حيثيات ومآلات التحالفات الحزبية في عهد التعددية السياسية بالجزائر
(دراسة في التحالفات الانتخابية التشريعية 2017)

Les avantages et les avantages des alliances partisanes à l'ère du pluralisme politique en Algérie

Étude sur les alliances électorales législatives de 2017

د. عبد المجيد رمضان، أستاذ محاضر (ب)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة

ملخص:

شهدت الساحة السياسية في الجزائر منذ إقرار التعددية سنة 1989 اعتماد عدد كبير من الأحزاب، تم تصنيفها إلى ثلاث عائلات حزبية كبرى (أحزاب التيار الوطني، والتيار الإسلامي، والتيار العلماني). شكلت بعض الأحزاب تحالفات في التسعينات للمطالبة بحقوق سياسية من السلطة. وتم إنشاء تحالفات حزبية أخرى بين التشكيلات التي حازت على الأغلبية البرلمانية بعد انتخابات 1997. وتبلور التحالف إلى ائتلاف حاكم ثم إلى تحالف رئاسي لدعم برامج الرئيس بوتفليقة.

وبرز شكل جديد من التحالف بين مجموعة من الأحزاب الصغيرة والناشئة لتجاوز عتبة الأربعة (04) بالمائة ومواجهة الأحزاب الكبرى لضمان مقاعد برلمانية في ظل الانتخابات التشريعية لسنة 2017.

وتخلص هذه الورقة إلى أن التحالفات الحزبية التي تشكلت في مختلف الاستحقاقات الانتخابية في الجزائر هي أقرب الى تكتلات مرحلية ، سواء على مستوى أحزاب السلطة أو على مستوى أحزاب المعارضة، ولم تتبلور إلى اتحادات حزبية، لأن هذه الأحزاب لا تملك قضية وطنية كبرى تناضل من أجلها، عدا الاستيلاء على المقاعد البرلمانية في الغرفتين، وتحقيق المصالح الشخصية المحصورة في النفوذ المادي والمعنوي.

- **الكلمات المفتاحية:**

التحالفات الحزبية، التعددية السياسية، الانتخابات الرئاسية والتشريعية، قانون الانتخابات، الجزائر.

- **Résumé :**

La scène politique en Algérie a vécu, depuis l'instauration du pluralisme en 1989, l'adoption d'un grand nombre de partis, classés en trois grandes familles (les partis de la tendance nationale, le courant islamique et le courant laïc). Certains partis ont formé des alliances dans les années 1990 pour exiger des droits politiques du pouvoir. D'autres alliances ont vu le jour formées des partis ayant la majorité parlementaire après les élections de 1997. La coalition s'est développé en une alliance présidentielle pour soutenir les programmes du Président Bouteflika.

Une nouvelle forme d'alliance a vu le jour entre un groupe de petits partis et émergents pour dépasser le seuil de quatre (04) % en affrontant les principaux partis pour obtenir des sièges au parlement lors des élections législatives de 2017.

Ce document conclut que des alliances partisanes formées dans les divers rendez-vous électoraux en Algérie, tant au niveau des partis du pouvoir ou au niveau des partis d'opposition, ne se sont pas développé en une unité partisane, parce que ces partis n'ont pas une question nationale majeure qui luttent pour elle, sauf l'acquisition des sièges parlementaires dans les deux chambres, et la réalisation des intérêts personnels limités à l'influence matérielle et morale.

• **Mots clés:** Alliances de partis, pluralisme politique, élections présidentielles et législatives, droit électoral, Algérie.

- **مقدمة:**

تقاربت بعض الأحزاب بالجزائر في تحالفات وتشكيل كيانات موسعة من أجل الضغط على السلطة خصوصا أثناء الأزمة الأمنية التي عصفت بالجزائر في التسعينيات.

وتكرر إنشاء التحالفات الحزبية في هذا البلد منذ الانتخابات التشريعية في سنة 1997 في إطار ما سمي بـ"الائتلاف الحاكم" الذي ضم الأحزاب الثلاثة ذات الأغلبية في البرلمان. وتبلور هذا الائتلاف بين الأحزاب الثلاثة بعد ذلك إلى ما يعرف بالتحالف الرئاسي، لدعم البرنامج التنموي لرئيس الجمهورية وترشحه لولاية ثانية في 2014.

اتسعت تجربة التحالفات الحزبية في الجزائر بعد ذلك لتشمل الأحزاب ذات التوجه الإسلامي وبعض الأحزاب الموالية الناشئة، وأحزاب المعارضة؛ بهدف التموقع داخل الخارطة السياسية والظهور بمظهر أكثر قوة وتأثيرا. لكن اتسمت هذه التحالفات غالبا بالظرفية وبالمصالح الآنية وعدم تقديم تنازلات لصالح الطرف الآخر، وكثيرا ما يتم التراجع عن تلك التحالفات بمجرد انتهاء الاستحقاقات الانتخابية. بينما تفضل أحزاب المولاة المدعومة من طرف السلطة على رأسها حزبا جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي التحالف البعدي الذي يحصل عادة بعد الانتخابات النيابية، وهو الأمر نفسه الذي يتكرر قبيل الانتخابات التشريعية التي تشهدها الجزائر في الرابع مايو المقبل.

في المقابل، دخلت بعض الأحزاب معترك هذه الانتخابات ضمن تحالفات حزبية، بحثا لما يفضي إلى تجاوز عتبة الأربعة (04) بالمائة المطلوبة من أصوات الناخبين في الاستحقاقات النيابية السابقة والمشروطة على الأحزاب الصغيرة والناشئة للمشاركة في هذه الانتخابات، تطبيقا لأحكام القانون العضوي رقم 10-16 المؤرخ في 25 أغسطس 2016 والمتعلق بنظام الانتخابات، في ظل النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي وتسابق عدد كبير من الأحزاب على مقاعد المجلس الشعبي الوطني.

وقد سمحت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بعقد هذه التحالفات خصوصا بين الأحزاب الصغيرة لغرض جمع التوقيعات المطلوبة ، وبسبب ما اعتبره المتابعون تخوفا من السلطة من أن تؤدي عتبة الأربعة بالمائة الواردة في قانون الانتخابات إلى نتائج عكسية، قد تؤدي إلى عزوف ملحوظ ونسب مشاركة ضعيفة في التشريعيات.

ستعكف هذه الورقة على دراسة حيثيات ودوافع إنشاء التحالفات الحزبية في الجزائر وأشكالها منذ إقرار التعددية السياسية. وتسعى إلى تحديد الانعكاسات التي ترتبت على تشكيل هذه التحالفات سواء قبل الانتخابات أو بعدها، على الصعيد البرلماني أو الحكومي، ودورها وتأثيرها على الفعل السياسي الداخلي.

تكمن أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول ظاهرة حزبية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية هامة، ولم تنل نصيبها من البحث في الدراسات الأكاديمية بالجزائر. تمت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتحاول الإجابة على جملة من الأسئلة: ما هي أسباب ودوافع إنشاء التحالفات الحزبية في الجزائر؟، ما مدى تأثير التحالفات الحزبية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية على نتائج الاقتراع وعلى شكل الخارطة السياسية؟، وهل يمكن أن تكون محاولات الأحزاب الإسلامية لكسر ظاهرة التشظي الهيكلي بالبديل المتمثل في شكل الاندماج التدريجي بداية إيجابية لبروز قوى سياسية جادة وموحدة تتجاوز شكلها التنظيم الانفرادي؟، أم أنها مجرد تحالفات وقتية أملتها ظروف الانتخابات التشريعية القادمة في هذا العام 2017؟.

أولا – التأصيل النظري لمفهوم التحالف الحزبي:

ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية بتطور النظام الديمقراطي، وكان العامل الرئيسي في هذا الصدد هو التوسع التدريجي الذي حدث في حق الاقتراع، إذ يربط كثير من الفقهاء مولد الأحزاب ونموها بالديمقراطية وباتساع هيئة الناخبين وبتبني نظام الاقتراع العام وتقوية مركز البرلمانات. فكلما ازدادت مهام البرلمانات وشعرت باستقلالها، كلما استشعر أعضاؤها ضرورة تنظيم صفوفهم؛ وكلما ازداد عدد الناخبين، كلما بدا من الضروري تكوين لجان قادرة على تنظيم الناخبين حتى تكون أصواتهم مؤثرة.

وهكذا فإن نشأة كثير من الأحزاب مرتبطة بنشاط الناخبين وأعضاء البرلمان، ويطلق الفقهاء عليها بأنها ذات أصل داخلي أي نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمانات. بينما توجد أحزاب أخرى نشأت خارج الهيئات التشريعية نتيجة لنشاط النقابات أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية، يسميها الفقهاء أحزاب ذات أصل خارجي.[1]

قد يستقبل كل حزب من هذه الأحزاب عرضا من حزب آخر للدخول في تحالف معه، يأخذ في الحالات الاعتيادية على الأقل الشروط التالية بعين الاعتبار:[2]

- التحالف له فرصة واقعية بالفوز.

- يمكن له أن يقوم بدور مناسب في هذا التحالف.
- يكون سياسيا و أيديولوجيا قريبا إلى حد ما من هذا الحزب.
- يمكن أن يحصل على حصة عادلة في المناصب في حالة فوز التحالف في الانتخابات.

والتحالف هو ذلك السلوك السياسي الذي يلجأ إليه طرف سياسي، بتعاضد مع أطراف سياسية أخرى، نتيجة اتفاق تعاوني بينهم مبني على أساس برنامجي، وذلك من أجل إحدى هذه الغايات:[3]

- تمتين القوة المطلبية أو الاقتراحية في إطار برنامج نضالي يتوخى فيه الوصول إلى حد أدنى من النتائج.
- التصدي لبعض القرارات سواء في طور التحضير، أو في طور التنفيذ؛
- أو الضغط التصحيحي لبعضها، والتي يكون التقدير الجماعي للمتحالفين على عدم جدواها بالقياس إلى المصالح الكبرى للمجتمع، أو على تناقضه معها، أو على تهديده لها؛
- أو تحقيق تقدم في المسيرة الإصلاحية العامة التي تبتغي إرساء قواعد عملية سياسية متفق عليها مجتمعيا، وبالتالي الانتقال التدريجي نحو دولة المجتمع.
- تمتين القوة المعارضة وتوسيع دائرتها في إطار برنامج سياسي ينشد تقليص مساحة الموالين للأغلبية الحاكمة، يكون التقدير الجماعي للمتحالفين على أن برنامجها التنفيذي العام لا يعكس تطلعات المجتمع، ولا البرنامج الانتخابي الذي وعدت به؛
- تمتين القوة الموالية للأغلبية الحاكمة وتوسيع دائرتها في إطار برنامج سياسي بحد أدنى، يتوخى تحجيم دور المعارضة وحشد التعبئة الضرورية لإنجاح عمل الأغلبية الحاكمة وظروف اشتغالها وإزالة كل العوائق التي تحول بينها وبين تنفيذ برنامجها الانتخابي العام الذي وعدت به المجتمع؛ وهذه الغاية تكون في إطار قواعد عملية سياسية متفق عليها.

التحالف السياسي أو الحزبي، في تعريف آخر، هو عمل تحالف بين أحزاب أو أشخاص سياسيين يتفقون فيما بينهم على التزام معين لتحقيق أهداف معينة متفق عليها. هو أيضا اتحاد بين حزبين أو أكثر ، تكون عادة ذات أفكار متقاربة، من أجل خوض انتخابات، أو حكم بلد أو منطقة أو جهة إدارية. في بعض الأحيان، يتكون التحالف الانتخابي من أطراف ذات أهداف سياسية مختلفة جدا، و يوافقون على تجميع الموارد من أجل كبح مرشح أو حزب معيّن من الحصول على السلطة. وفي معظم الدول الديمقراطية، يسمح بتشكيل التحالفات عندما يكون طرف سياسي واحد أو مجموعة ليس لديها ما يكفي من الدعم السياسي.[4]

وتعني التحالفات الحزبية عملية تنسيق بين حزبين أو أكثر قبل أو بعد الانتخابات من أجل أهداف مشتركة. هذه الأهداف غالبا ما تكون الفوز بكرسي الحكم حيث لا يستطيع طرف ما الوصول الى هذا

الهدف لوحده بسبب فقدانه لقاعدة انتخابية، أو لفقدانه الأكثرية اللازمة لتشكيل الحكومة. وكلما زادت عدد الأحزاب في الانتخابات أو داخل البرلمان ،كلما زادت إمكانية عقد التحالفات فيما بينها.

يتبين من خلال ما تقدم، أن التحالف الحزبي يتصف بالعناصر التالية:[5]

- التحالف ليس وحدة اندماجية، تنصهر فيها التنظيمات ولكنه اتفاق برنامجي مع الاحتفاظ بهوية كل تنظيم.

- قد يكون هذا التحالف بعيد المدى، إذا كانت الغاية منه النضال من أجل إرساء قواعد عملية سياسية متفق عليها مجتمعيا، وقد يكون متوسط المدى إذا كانت الغاية منه حشد التعبئة الضرورية لإنجاح عمل الأغلبية الحاكمة، أو لإسقاط هذه الأغلبية الحاكمة في حال انحرافها عن تنفيذ ما وعدت به، في إطار قواعد عملية سياسية متفق عليها مجتمعيا؛ وقد يكون يوميا أو قريب المدى، إذا كانت الغاية منه التصدي أو تصحيح سياسات أو قرارات تتبناها الحكومة بشكل يضر المصالح العليا للمجتمع.

- هذا التحالف يتم عبر برنامج نضالي أو سياسي أو انتخابي، تحدد فيه النقاط المشتركة التي تلتقي فيها هذه البرامج، ويلزمها الوضوح في الغايات والوسائل، ويتطلب الانسجام على مستوى الأداء السياسي العام لكل طرف سياسي، ذلك أن عدم الانسجام تنتج عنه انطباعية المواقف والقرارات وسعي نحو كسب مصالح فئوية خاصة، وقد تصل في الانحدار فتغدو مصالح شخصية خاصة داخل الفئة المعينة، وبالتالي يضيع معنى السياسة بما هي تدبير راشد للشأن العام.

ثانيا - أشكال التحالفات الحزبية:

مصطلح التحالفات الحزبية، في واقع الأمر، ليس إلا مصطلحا عاما يشمل أنواعا عدة من التحالفات الحزبية، تصنف حسب الزمن والمحتوى:

أ. من حيث المحتوى هناك ثلاثة أنواع من التحالفات الحزبية:

- **التحالفات الانتخابية**، وتتم على صعيد المترشحين وهي اتفاق سلبي بوجه المنافسين، بينما التحالف البرلماني أو الحكومي هو اتفاق إيجابي على برنامج محدد . والوصول إلى اتفاق من هذا النوع يتطلب جهوداً كبيرة وتنازلات متبادلة.

- **التحالفات البرلمانية** حيث تتحالف الأحزاب داخل البرلمان لتشكيل الحكومة، وهي تحالفات تتم داخل البرلمان بعد الانتخابات. وقد شهدت الجزائر في التجارب النيابية السابقة مثل هذه التحالفات بين نواب الأحزاب ذات التوجهات السياسية المشتركة.

- **التحالفات الحكومية** حيث تشترك الأحزاب في الحكومة فقط دون التنسيق في البرلمان، ينشأ في بعض المرات خلال منح الحزب الفائز بالأكثرية مقاعد وزارية للمعارضة لسبب ما، كما هو الحال في الحكومة

المغربية التي تضم حاليا ستة أحزاب، ويتعلق الأمر بحزب العدالة والتنمية، وأحزاب التجمع الوطني للأحرار، والاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، والتقدم والاشتراكية، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. ويأتي هذا التحالف الاضطراري بموجب النظام الانتخابي في المغرب، حيث لا يتمكن أي حزب من الفوز بأغلبية ساحقة في الانتخابات وتشكيل الحكومة منفردا، وباعتبار أيضا أن حزب العدالة والتنمية الذي فاز بالمرتبة الأولى في انتخابات أكتوبر 2016، وبواقع 125 مقعدا، يحتاج إلى تأييد 198 نائبا في البرلمان من أصل 395، حتى تحظى حكومته بالثقة المطلوبة، ما يعني أنه كان بحاجة إلى الائتلاف مع عدد من الأحزاب التي تتوفر على العدد المطلوب من المقاعد لكسب الثقة.[6]

هذه الأصناف من التحالفات تتفرع منهما عدة أنواع من التحالفات الحزبية تختلف حسب الظروف السائدة في كل دولة، وهذه أهمها:[7]

1. **التحالف الموسع:** هذا النوع من التحالفات السياسية تشترك فيه عادة كل أو أغلبية الأطراف السياسية الممثلة داخل البرلمان، وهو يعقد غالبا في زمن الأزمات الكبيرة التي تمر بها الدول. ومثال ذلك، عقدت عدة دول أوربية كالنمسا و بريطانيا تحالفات برلمانية موسعة بعد الحرب العالمية الثانية.

2. **التحالف الأيديولوجي:** الأحزاب المتحالفة يجمعها التشابه في الأيديولوجيا كما هو الحال بين حزب الخضر والحزب الاشتراكي في ألمانيا، أو بين الأحزاب الفاشية والعنصرية في إسرائيل تحت راية كتلة الليكود، أو الأحزاب اليسارية و اليمينية في فرنسا وإيطاليا.

3. **التحالف التوافقي:** هو تحالف إلزامي مستمر حسب بنود الدستور، كما هو الحال في سويسرا وبلجيكا.

4. **تحالف المعارضة:** حيث تتحالف أحزاب المعارضة ليس من أجل الفوز بكرسي الحكم لأنها لا تستطيع أن تشكل الأكثرية أصلا، بل من أجل تشكيل معارضة فعالة لمواجهة الأكثرية داخل البرلمان و مراقبة أعمال الحكومة بصورة أفضل، مثل "هيئة التشاور والمتابعة" في الجزائر وهي هيئة تنسيق سياسي تجمع عدة أحزاب وشخصيات معارضة للرئيس ولسياسات الحكومة. وشهدت هذه الهيئة تصدعا بسبب انقسام مواقف الأحزاب المنضوية صلبها إزاء المشاركة في الانتخابات التشريعية 2017، حيث أعلنت "حركة مجتمع السلم"، و"حركة النهضة"، و"جبهة العدالة والتنمية" مشاركتها، بينما قررت "جيل جديد" و"طلائع الحريات" الذي يرأسه رئيس الوزراء السابق علي بن فليس المقاطعة.

ب. من حيث التصنيف الزمني فهناك شكلان من التحالفات:

يتم تصنيف تحالفات الأحزاب زمنيا إلى تحالفات تعقد قبل إجراء الانتخابات، وتحالفات أخرى تتم بعد صدور نتائج الانتخابات، كما هو موضح أدناه:

1- التحالفات قبل الانتخابات:

التحالفات الحزبية قبل الانتخابات لا يمكن اعتبارها تحالفات من الناحية العملية، أي تحالفات تؤدي إلى تشكيل الحكومة بالأكثرية لأن الأطراف المتحالفة ليست متأكدة من الفوز بالأكثرية اللازمة في الانتخابات. ولهذا لا يكمن اعتبار هذا النوع من التحالفات إلا مقترحا موجها للناخبين بأن الحكومة المقبلة سيشكلها هذا التحالف إذا فاز بثقة الناخبين. هذا النوع من التحالفات ينشأ عادة في ظل نظام التمثيل النسبي عند تسابق عدد كبير من الأحزاب على مقاعد البرلمان كما هو الحال الآن في الانتخابات البرلمانية في الجزائر.

هذا النوع من التحالفات شائع في أوربا حيث كانت 41 بالمائة من كل التحالفات البرلمانية المنعقدة بين 1946- 2002 تحالفات من هذا النوع. لهذه التحالفات تأثير كبير على موقف الناخبين خلال عملية التصويت لأن الناخب يمكنه مسبقا التعرف على هوية الأحزاب المشتركة في التحالف بعكس التحالفات التي تعقد بعد الانتخابات، ولهذا فهو يميل إلى عدم هدر صوته خلال التصويت لطرف ليست له فرصة واقعية بالفوز بالأكثرية، وهذا هو ما يسمى بالتصويت الاستراتيجي.[8]

من أهم مزايا التحالفات قبل الانتخابات:

- تؤدي إلى تشكيل حكومة فعالة لأنها نالت ثقة الناخبين سلفا.
- هوية الحكومة المحتملة المقبلة معروفة للجميع، ولعل في هذا إنصاف بحق الناخب وتمنح الحكومة المقبلة شرعية أكبر.
- يكون للناخب دورا أكبر وأهم في انتخاب الحكومة.

2- التحالفات بعد الانتخابات:

تؤدي هذه التحالفات عادة إلى تشكيل الحكومة، وقد تكون هذه التحالفات اضطرارية غير طوعية نظرا لعدم فوز أي طرف بالأغلبية. ويحضر هذا النوع من التحالفات بكثرة أثناء تشكيل الأغلبية البرلمانية وأيضا الأغلبية الحكومية وهي تحالفات قد تكون أحيانا صعبة وشاقة للأحزاب المتحالفة لأنها تتطلب تنازلات من كل الأحزاب المتحالفة على حساب المرجعيات الإيديولوجية والبرامج الانتخابية.[9]

قد تكون هذه التحالفات ضمنية أو صريحة. وكذلك يمكن أن تكون على الصعيد المحلي أو على الصعيد الوطني:

- التحالفات الصريحة تكون أكثر فعالية، اما التحالفات الضمنية فتتم بين القيادات الحزبية بشكل سري وغير معلن بحيث يتفادى كل من الحزبين إحراج الحزب الآخر، ويستفيد في الوقت نفسه من مكاسب التحالف.

– أما التحالفات المحلية فأكثر شيوعاً من التحالفات على الصعيد الوطني. فالأحزاب تترك، في كثير من الأحيان، الأمر للجانها المحلية للقيام بتلك التحالفات وفقاً للمعطيات الحاصلة في الدائرة الانتخابية التي ينتمون إليها.

وتنقسم التحالفات بعد الانتخابات إلى قسمين:

– **التحالفات التشريعية:** يتجاوز في هذا الشكل نطاق التنسيق بين الأحزاب المتحالفة إطار تشكيل الحكومة، بل يشمل توحيد المواقف في حالة التصويت على القرارات والقوانين. التحالفات التشريعية - أو ما يعرف بالكتل البرلمانية في الجزائر - تبرز خصوصا في النظام الديمقراطي الرئاسي، حيث يمكن أن تعقد تحالفات مؤقتة بين الأحزاب الممثلة داخل البرلمان لتمرير مشروع قانون معين بالأغلبية.

– **التحالفات الحكومية:** تشمل هذه التحالفات الحكومة فقط، ولا تؤدي بالضرورة إلى تنسيق بين الأحزاب داخل البرلمان. وقد تم تعيين وزراء من بعض الأحزاب الصغيرة في حكومات سابقة في الجزائر، دون أن تنخرط هذه الأحزاب في تحالفات تشريعية مع الأحزاب ذات الأغلبية. ويمكن التدليل على عدد من الوزراء في الحكومات الجزائرية المتعاقبة خلال السنوات الأخيرة، كوزير الاتصال السابق محمد السعيد بلعيد الأمين العام لحزب الحرية والعدالة، ووزير الأشغال العمومية ثم السياحة سابقا عمار غول رئيس حزب تجمع أمل الجزائر، ووزير التجارة الأسبق عمارة بن يونس رئيس حزب الحركة الشعبية الجزائرية.

ثالثا – التحالفات الحزبية في الجزائر في عهد التعددية السياسية:

دخلت الجزائر عهدا جديدا يتسم بالديمقراطية التعددية واحترام الحريات بصدور دستور 28 فبراير 1989، بعد أن هيمن حزب جبهة التحرير الوطني الوحيد على الحياة السياسية في الجزائر منذ استقلالها سنة 1962. وأدى انتهاج الجزائر التعددية السياسية والحزبية إلى ظهور أزيد من ستين (60) حزبا سياسيا في فترة قصيرة، بعد أن أدرك النظام السلبيات والتجاوزات التي شهدتها فترة الأحادية، حيث غابت الديمقراطية الداخلية في ممارسة التشريع والتنفيذ وإعداد المشاريع والبرامج، ما أحدث شرخا بين السياسات العامة المنتهجة من قبل الحزب بين وتنفيذها على أرض الواقع.[10]

وكان من الأسباب الرئيسة التي دفعت النظام السياسي بالجزائر إلى التخلي عن الأحادية الحزبية:

- انتفاضة الشارع شهر أكتوبر عام 1988 الذي طالب بتحسين أوضاعه الاجتماعية وتوسيع مجال الحريات العامة، كانت العامل الدافع القوي لحملة الإصلاحات السياسية التي جاءت لتؤسس واحدة من أكثر المحاولات جرأة في المحاولات الأفروعربية في التعددية والتحول الديمقراطي.[11]

- تفاقم أزمة المشاركة السياسية، حيث طالبت جماعات ضغط بإشراكها في الحكم بنحو أو بآخر، وتنطوي في الوقت نفسه على أزمة شرعية باتت تشكل تهديدا على استمرار الجماعة الحاكمة، والتي لا تسمح بوجود معارضة نظامية وقادرة على مناقشة قرارات النظام السياسي ومساءلته.[12]

أحداث أكتوبر 1988 هي الاضطرابات الأكثر عنفا منذ الاستقلال، الأمر الذي يفسر إسراع الرئيس الشاذلي بن جديد آنذاك إلى إعلان إصلاحاته لمعالجة الاختلالات الحاصلة في العلاقة بين النظام السياسي والنظم الفرعية الأخرى. وأهم ما في هذه الإصلاحات، الخطوة المهمة التي لم يجرؤ النظام السياسي على إعلانها من قبل، وتمثلت بالسماح للأحزاب الجزائرية بالمشاركة في العملية السياسية وإلغاء نظام الحزب الواحد، بعد أن تيقن النظام الحاكم أن التعددية هي المهمة الأكثر قدرة للإبقاء على النظام وتوسيع قاعدة التلاحم معه. إلا أن إقرار مسألة التحول إلى التعددية وإجراء تعديلات دستورية لتطبيقها كانت مسألة لم تخل من صعوبة في التطبيق، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الدولة الجزائرية منذ إعادة بنائها ارتكزت على الواحدية.[13]

ويمكن أن نلمس هذا الأمر في العلاقة بين الأحزاب السياسية والسلطة الحاكمة التي تميزت في تلك الفترة بنوع من المواجهة والصراع السياسي، فاتجهت أحزاب المعارضة للتكتل في مجموعات تطالب بالتمثيل والمشاركة في تسيير المؤسسات السياسية خاصة السلطة التنفيذية التي عرفت عدم الاستقرار السياسي بتعاقب أربع حكومات في الفترة بين 1989 و 1992 سنة دخول الجزائر المرحلة الانتقالية، حيث تعطلت فيها كل الإصلاحات السياسية بالعودة إلى فكرة تركيز السلطة والقيادة الجماعية.

وقد سمحت البرامج المعلنة والمواقف المتبناة من قبل الأحزاب في الجزائر، بإجراء تصنيف يستوعب هذه الأحزاب ضمن تيارات أو عائلات حزبية كبرى، يكون القاسم بين أحزاب كل تيار وجود قيم فكرية وأهداف عامة مشتركة. وتم على هذا الأساس تصنيف ثلاث عائلات حزبية كبرى في الجزائر، كما يلي:[14]

- **التيار الوطني:** ويجمع كل الأحزاب التي ترى نفسها وريثة قيم الحركة الوطنية وقيم ثورة نوفمبر التحريرية من الاستعمار الفرنسي، ولديها استعدادات واضحة لترسيم القيم الإسلامية التي تراها من صميم قيم الحركة الوطنية، ويتقدم هذا التيار أحزاب السلطة أهمها حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي.

- **التيار الإسلامي:** ويشمل الأحزاب ذات التوجه الإسلامي البارز، وتتميز بعناوين إسلامية هدفها بناء دولة على قواعد إسلامية. ويمثل هذا التيار عدة أحزاب منها حركة مجتمع السلم، وحركة النهضة، وحركة الإصلاح الوطني.

- **التيار اللائكي (العلماني):** وتبدي أحزاب هذا التيار ذات التوجه الليبرالي مواقف تقوم على فصل الدين عن الدولة، وتتبنى الايديولوجية الغربية – الفرنسية بالخصوص – كبرنامج سياسي واجتماعي وثقافي تسعى لتنفيذه، في مواجهة شعب محافظ يشكل الدين الإسلامي المكوّن الأساسي في هوية الفرد والجماعة فيه. ويتزعم هذا التيار حزبا التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية.

ولم يكد المشهد الحزبي والسياسي في الجزائر يستقر على صورة واضحة المعالم، حتى تعطلت تجربة الانفتاح على التعددية السياسية بعد سنتين من الممارسة والمنافسة، حيث أفرز إلغاء مسار الانتخابات التشريعية في يناير 1992 تداعيات جسيمة وخطيرة على الوضع الأمني وعلى المستقبل السياسي للبلاد. وشهدت الجزائر قبل وخلال أزمتها السياسية والأمنية الإعلان عن أربعة تحالفات حزبية حاولت تقديم تصورات لما تراها حلا للأزمة والتحديات القائمة، وهي:[15]

1. مجموعة الأحزاب الستة:

تقدمت ستة أحزاب تتقدمها جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال شهر أوت 1990 بعريضة مشتركة إلى السلطة، تطالبها باستفادة جميع الأحزاب من خدمات وسائل الإعلام، وتزويدها بالوسائل المادية، والسماح بحق التظاهر والتجمع، وإبعاد المساجد عن الممارسات السياسية.

وتكمن أسباب قيام هذه المجموعة بهذه المبادرة في نمو قوة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تلك الفترة، بعد أن سيطرت على أغلب المجالس المحلية في الجزائر، والسعي إلى قطع الطريق أمامها في الانتخابات التشريعية، ودفع السلطة إلى لعبة المواجهة لترجيح الكفة.

2. مجموعة الأحزاب السبعة:

تشكلت هذه المجموعة شهر ماي 1992 في بدايات الأزمة الأمنية التي عصفت بالجزائر، ووقعت تصريحا مشتركا تضمن جملة من المطالب السياسية، أهمها:

- احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان،
- فتح حوار وطني مع جميع الأحزاب السياسية حول المشكلات الدستورية والسياسية والاقتصادية للبلاد،
- الإعلان عن رزنامة تنظيم انتخابات،
- فتح وسائل الإعلام العمومية خصوصا بالتلفزيون والإذاعة للحوار بين جميع أطراف الأزمة،
- تشكيل حكومة قادرة على بسط الأمن وإرساء مصالحة وطنية.

وكانت حركة مجتمع السلم وحركة النهضة من بين الأحزاب المبادرة إلى إنشاء هذه المجموعة، وانبثقت في ظل تصاعد مسلسل العنف والعنف المضاد بعد حل جبهة الإسلامية للإنقاذ، وتنصيب معتقلات في صحراء الجزائر. ورفضت أحزاب هذه المجموعة البقاء واجهة لديمقراطية شكلية، حيث بدأت مظاهر الأحادية في التشكل من جديد.

3. مجموعة الأحزاب الأربعة:

وقعت أربعة أحزاب (حزب جبهة التحرير الوطني، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، حركة المجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية)، في الرابع يناير 1994، بيانا تدعو فيه السلطة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لعودة الأمن والطمأنينة وتوفير سبل نجاح الحوار الوطني بغلق المراكز الأمنية وإطلاق سراح المعتقلين، ووقف تنفيذ حكم الإعدام، وتخفيف الإجراءات الأمنية المترتبة على حالة الطوارئ تمهيدا لرفعها، وعودة الصحف المعلقة، وإنهاء المضايقات ضد الصحافيين بسبب آرائهم.

4. مجموعة العقد الوطني:

اجتمعت في الثالث عشر يناير 1995 بمقر منظمة "سانت ايجيديو" في العاصمة الإيطالية روما، سبعة أحزاب جزائرية، من بينها حزب جبهة التحرير الوطني، إلى جانب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، لتحقيق اتفاق والتوقيع على أرضية تقترح عقدا وطنيا بين السلطة والمعارضة من أجل إيجاد حل سياسي سلمي شامل للأزمة في الجزائر. وتضمنت الأرضية قيما ومبادئ أصبحت فيما بعد تعرف بوثيقة العقد الوطني، تدعو إلى نبذ العنف للوصول إلى الحكم أو للبقاء فيه، واحترام وتعزيز حقوق الإنسان، واحترام التداول السياسي عبر الاقتراع العام، وتكريس التعددية السياسية. كما رفضت إقحام الجيش في القضايا السياسية، ودعت إلى عودة المؤسسة العسكرية إلى صلاحياتها الدستورية لحماية وحدة وسلامة التراب الوطني.

وقد شجبت السلطة هذا البيان، وأطلقت وسائل الإعلام الحكومية حملة استنكار ضد هذه الأحزاب التي اصطلحت على تسميتها بـ"مجموعة سانت ايجيدو"، ما دفع أحزاب هذه المجموعة إلى إصدار بيان ثان في الفاتح فبراير من نفس السنة لمحاولة إزالة الغموض الذي اكتنف حيثيات صدور العقد الوطني. وأشارت إلى أن "أطراف العقد الوطني اقترحت أرضية للتفاوض مع السلطة ورفضتها جملة وتفصيلا، وهذا يعني أن السلطة لا تعترف بحق المعارضة في تقديم اقتراحات لحل الأزمة .. فالأرضية تلحّ أمام تفاقم الأزمة على ضرورة التعجيل بالعودة إلى السلم والشرعية الشعبية".

وتبعا لهذه التجاذبات الحادة بين السلطة والأحزاب الكبيرة القائمة في تلك الفترة، فقد كشفت الممارسة الميدانية لنصوص دستور 89 عن جملة من النقائص المتعلقة خصوصا بالضوابط القانونية لتشكيل الأحزاب السياسية، ما أدى إلى تسجيل عدة خروقات أفضت إلى تجاوزات اخترقت الأسس الديمقراطية.

ولمحاولة تصحيح الوضع، بادرت السلطة السياسية والعسكرية التي تولت تسيير أمور البلاد إلى عقد ندوة الوفاق الوطني، عيّن إثرها المجلس الأعلى للأمن يوم 30 جانفي 1994 الجنرال ليامين زروال رئيسا للدولة ووزيرا للدفاع الوطني لتسيير شؤون المرحلة الانتقالية للبلاد، ثم انتخب في 16 نوفمبر 1995 من

طرف الشعب رئيسا للجمهورية. وتشكلت في عهده لجنة تقنية لإعداد دستور جديد عُرض على الشعب الجزائري الذي وافق عليه يوم 28 نوفمبر 1996.[16]

ومن بين أبرز التعديلات التي نص عليها الدستور الجديد تقسيم السلطة التشريعية إلى مجلسين، هما: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة (المادة 98)، حيث يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ثلثه. ويطبع على النظام النيابي المعتمد في هذا الدستور النظام شبه الرئاسي المدعِّم للسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية.

وفي جانب الحقوق والحريات الأساسية، نصّت المادة (41) على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، وعلى حق إنشاء الأحزاب السياسية (المادة 42)، وهي العبارة التي لم ترد صراحة في الدستور السابق باستخدام عبارة (الجمعيات ذات الطابع السياسي)، حيث بقي الحزب الذي يحمل هذه التسمية هو فقط حزب جبهة التحرير الوطني، وتبين أن الطابع القانوني والتنظيمي لمرحلة الانتقال إلى الديمقراطية كان يشوبه النقص. وأوضحت نفس المادة موانع تأسيس الأحزاب السياسية، وهي التي تقوم على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، وعدم جواز الأحزاب السياسية استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما. وتم الاحتفاظ بنفس الحقوق المتعلقة بضمان حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات والاجتماع.

بعد انتخاب رئيس جديد للبلاد وصدور الدستور الرابع في تاريخ الجزائر المستقلة، نظمت السلطة ثاني انتخابات تشريعية تعددية في يونيو 1997، بعد تعديل نظام الانتخابات. وأفرزت النتائج عن فوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي المؤسّس حديثا من طرف أجهزة السلطة، واستأثر بأغلب مقاعد البرلمان، ما أثار حفيظة بقية الأحزاب التي اتهمت السلطة بتزوير الانتخابات لصالح هذا الحزب الفتي. ولم يمنع ذلك بعض الأحزاب من التحالف مع هذا الوافد الجديد لتقاسم المنافع والمصالح، وظهر "الائتلاف الحاكم" الذي تطور إلى "تحالف رئاسي" في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

5. الائتلاف الحاكم:

أفرزت الانتخابات التشريعية وضعا اقتضى تحالف ثلاثة أحزاب هي التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، وحزب جبهة التحرير الوطني بعد تنحية أمينه العام السابق عبد الحميد مهري الذي أبدى موقفا معارضا للسلطة منذ توقيف مسار الانتخابات التشريعية يناير 1992، وأدى إلى استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد.

تم إنشاء هذا الائتلاف بالنظر إلى فشل أي حزب في الفوز بأغلبية أصوات الناخبين، بما يؤهله للانفراد بأول حكومة تعددية تعرفها الجزائر. وتم لاحقا تشكيل حكومات ائتلافية ضمت حركة النهضة التي دأبت على تزكية الرئيس بوتفليقة واتسعت لأحزاب كانت تبدو متناقضة في مبادئها ومواقفها، على غرار التجمع

من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)، والتحالف الوطني الجمهوري (ANR)، وحزب التجديد الجزائري (PRA).[17]

وترسخ هذا التقليد السياسي في التشكيلة الحكومية، وضمت سنة 2002 ممثلي هذا الائتلاف رغم فوز جبهة التحرير الوطني بالأغلبية المطلقة من مقاعد المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان). وتبلور هذا الائتلاف بين الأحزاب الثلاثة بعد ذلك إلى ما يعرف بالتحالف الرئاسي.

6. التحالف الرئاسي:

تم توقيع ميثاق هذا التحالف بتاريخ 16 فبراير 2004، هو استمرار للائتلاف الذي ضم الأحزاب الثلاثة الأكثر تمثيلا في البرلمان، وشكلت عناصر مساندة لبرامج رئيس الجمهورية ولشخصه داخل المؤسسة التشريعية وفي المؤسسات الحزبية. وساهم التحالف في دعم ترشح عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية لولاية ثانية 2004، ودعم مشروع المصالحة الوطنية 2005، وهو أول من نادى بتعديل الدستور في نوفمبر 2008، ومطالبة الرئيس بالترشح للاستحقاق الرئاسي 2009 لولاية ثالثة تواليا. مع دعم وتنفيذ برنامجه التنموي.[18]

انتهى مشروع التحالف الرئاسي في بداية يناير 2012 بعد قرار حركة مجتمع السلم بفك ارتباط التحالف مع الأحزاب والتحول إلى صف المعارضة.

7. مجموعة الوفاء والاستقرار:

تأسست المجموعة أواخر شهر يناير 2014 وضمت قيادات 26 حزبا وحركة من مختلف التيارات الناشطة في الحقل السياسي الجزائري، لمطالبة رئيس الجمهورية بالترشح لولاية رابعة باعتباره "الأقدر على مواصلة مسيرة التنمية والإنجازات، والجدير بتأمين البلاد من المخاطر التي تهددها، والحفاظ على استقرارها وأمنها ووحدة شعبها"، حسب مضمون وثيقة التأسيس التي وقعها أعضاء المجموعة. عيّنت مجموعة "الوفاء والاستقرار" رئيس حزب تجمع الجزائر (تاج) عمار غول (المنشق عن حركة مجتمع السلم) منسقا عاما لها، وتكفلت بجمع التوقيعات لصالح الرئيس بوتفليقة، وبتنشيط حملته الانتخابية.[19]

8. تكتل الجزائر الخضراء:

نتج التكتل الحزبي "الجزائر الخضراء" عن تغيرات سياسية أهمها إنهاء التحالف الرئاسي، تشكل من أحزاب ذات توجه إسلامي: حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، وحركة الإصلاح. خاضت هذه الأحزاب غمار الانتخابات التشريعية 2012 بقوائم موحدة في كافة ولايات الجزائر، حصلت إثرها على 48 مقعدا بالغرفة السفلى في المركز الثالث من أصل 462. وفاز حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد بعد حصده 220 مقعدا، وحل التجمع الوطني الديمقراطي ثانيا بـ 68 مقعدا.

وكان تكتل الأحزاب الثلاثة يرمي إلى الفوز بأغلبية مقاعد المجلس الشعبي الوطني، لكن النتائج التي أفرزتها الصناديق خالفت التوقعات، حيث تحصلت حركة مجتمع السلم لوحدها في انتخابات سنة 2007 على 52 صوتا. واعترض التكتل على نتائج هذه الانتخابات وشكك في نزاهتها، وقال أن تلك النتائج "أفرزت الكثير من الممارسات السلبية التي تسيء للساحة السياسية وشفافية العمل الانتخابي بالجزائر".[20]

ورفضت أحزاب هذا التكتل المشاركة في الحكومة بعد خسارتها في الانتخابات، لكن أقامت تحالفا برلمانيا اتخذ مواقف موحدة حول كثير من المسائل التي طرحتها الحكومة للمناقشة.

رابعا – التحالفات الحزبية قبيل تشريعيات 2017 :

طرح أحزاب تكتل الجزائر الخضراء موضوع بقاء هذا التنظيم الحزبي أو حله قبيل الانتخابات التشريعية 2017 للنقاش، خصوصا أن القانون العضوي رقم 10-16 المؤرخ في 25 أغسطس 2016 المتعلق بنظام الانتخابات لم يتطرق إلى مسألة التكتلات الحزبية.

ويعد دخول الانتخابات بقوائم موحدة تجربة حديثة في الانتخابات العامة الجزائر، عكس التنسيق الانتخابي فهو عمل سياسي معروف، وذلك بحكم إجراءات قانون الانتخابات وتعامل الإدارة والسلطة معها. فالقانون في نصوصه لم يعترف بالتكتلات.

ورغم ضبابية المشهد السياسي والغموض الذي اكتنفه قبيل تنظيم الانتخابات البرلمانية يوم 04 ماي 2017، فكرت بعض الأحزاب السياسية في تشكيل تحالفات انتخابية للدخول بواسطتها المعترك الانتخابي، لتجاوز عتبة (04) بالمائة من الأصوات في الاستحقاقات السابقة والتي يفرضها قانون الانتخابات للحصول على حق الترشح.[21]

وتصبو بذلك أيضا إلى تسهيل عملية جمع التوقيعات من مؤيدي هذه الأحزاب قبل إيداع ملفات الترشح لدى الجهات الإدارية، والسعي إلى توسيع وعائها الانتخابي يوم الاقتراع بلم شمل الأصوات المؤيدة لهذه الأحزاب المتحالفة.

وقبل ذلك، ارتفعت انشغالات الأحزاب السياسية بشأن تشكيل تحالفات، تحسبا لعملية إيداع الترشيحات، فأصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية، منتصف شهر فبراير، بيانا أشارت فيه إلى أن التشكيلات السياسية بإمكانها تشكيل تحالفات شريطة أن تكون موقعة من قبل المسؤول الأول لكل حزب سياسي معني وأن تكتسي طابعا وطنيا.[22]

ويتضح من خلال ترخيص وزارة الداخلية والجماعات المحلية بعقد تحالفات حزبية لغرض جمع التوقيعات المطلوبة، أنه يقصد به التيسير للأحزاب الصغيرة للمشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة. كما يمكن أن يندرج ضمن تخوف السلطة في أن تؤدي عتبة (04) بالمائة الواردة في قانون الانتخابات إلى نتائج عكسية، بتسجيل نسب مشاركة ضعيفة في التشريعيات.

ويعد هذا التدخل، استجابة لمطالب فئة واسعة من الأحزاب بالجزائر التي طالبت باستدراك وتعديل إحدى مواد قانون الانتخابات التي شددت على إلزامية تحقيق القوائم المشاركة نسبة (04) بالمائة من إجمالي الأصوات المعبر عنها، ومحاولة لكسب ورقة المشاركة سواء بالنسبة للأحزاب أم للهيئة الناخبة، وعدم تكرار سيناريو العزوف الذي بات ملازما للانتخابات التشريعية خلال السنوات الماضية.

أ- حيثيات تشكيل التحالفات لانتخابات 2017:

دون انتظار بيان وزارة الداخلية، أعلنت 14 تشكيلة سياسية بالجزائر العاصمة، مطلع فبراير 2017، عن ميلاد مبادرة تحمل اسم "الهيئة الوطنية للأحزاب السياسية"، تطالب بإلغاء شرط الحصول على نسبة (04) بالمائة من الأصوات المعبر عنها خلال التشريعيات السابقة للمشاركة في استحقاقات 2017، معتبرة أن هذا الشرط يحرم أغلبية الأحزاب من المشاركة في العملية الانتخابية ويتنافى مع أحكام التعديل الدستوري الأخير، ما ينعكس مباشرة على نسبة المشاركة وتعميق العزوف الانتخابي.

وضمت المبادرة كلا من "الاتحاد للتجمع الديمقراطي"، و"منبر جزائر الغد"، و"حزب الشباب الديمقراطي"، و"الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو"، و" الحزب الوطني الجزائري"، و"جبهة النضال الوطني"، و"حركة الشبيبة والديمقراطية"، إلى جانب "جبهة الحكم الراشد"، و"الحركة الوطنية للعمال الجزائريين"، و"حزب النور الجزائري"، و"الجبهة الديمقراطية الحرة"، و"الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام"، و"الحزب الوطني للتضامن والتنمية"، و"الجبهة الوطنية الديمقراطية".[23]

وبعد عدة أيام من المشاورات، اقتصرت التحالفات على أحزاب المعارضة من التيار الإسلامي خصوصا، إلى جانب خمسة أحزاب الصغيرة بدافع مواجهة آليات الإقصاء التي فرضها قانون الانتخابات، ويكون رفض أحزاب الموالاة لأي تحالف قبيل التشريعيات نابع من قناعتها بأن حصتها في التشريعيات مضمونة ومرسومة مسبقا.

ب- ثلاثة تحالفات حزبية في مواجهة 50 حزبا في انتخابات 2017:

أسفرت إيداع ملفات الترشيحات للانتخابات التشريعية 2017، عن بلوغ 53 قائمة من مجمل 60 حزبا: 50 من تلك القوائم لأحزاب، وثلاثة (03) منها لتحالفات تشمل في مجملها عشرة (10) أحزاب.

فقد أدركت الأحزاب السياسية المتحالفة، على ضوء التجارب الانتخابية الفارطة، أن التحالفات باتت أمرا ضروريا لضمان البقاء والاستمرار على الساحة السياسية، بالرغم أن مسألة التحالفات الحزبية ليست عملية سهلة، بل إنها عملية تتطلب نسبة معينة من النضج السياسي ومن القدرات على قبول عدد من التنازلات من قبل الأحزاب. فبدونها لن تتم التحالفات بدليل انقسام حركة النهضة إلى جناحين منذ ظهورها:

– حركة الإصلاح الوطني التي أسسها عبد الله جاب الله الذي انفصل عن الحركة الأم (النهضة) قبل ترشحه لانتخابات الرئاسة في 1999.

– جبهة العدالة والتنمية التي أنشأها أيضا عبد الله جاب الله في يوليو 2011 بعد انسحابه من حركة الإصلاح الوطني.

وقد نجح الإسلاميون تحسبا للانتخابات التشريعية القادمة، في بناء قطبين رئيسيين، حيث أعلنت حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير وحدتهما، فيما توحدت حركة النهضة مع جبهة العدالة والتنمية وحركة البناء الوطني في تحالف واحد. بينما لم تبد الأحزاب المعارضة المنضوية في تنسيقية الحريات من أجل الانتقال الديمقراطي، استعدادها لخوض غمار الانتخابات. ويفسر بعض المتتبعين هذا القرار، بافتقاد هذه الأحزاب لمعارضة حقيقية متحالفة تحالفا استراتيجيا، مع تسجيل ضعف تعبئتها الشعبية وانعزالها عن المواطنين.

1. التحالف من أجل النهضة والعدالة والبناء:

وقعت ثلاثة أحزاب إسلامية في الجزائر على وثيقة تحالف استراتيجي أطلق عليه اسم "الاتحاد من أجل العدالة والنهضة والبناء"، استعدادا لخوض سادس انتخابات برلمانية مفتوحة تنظمها الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية عام 1989. ويضم هذا التحالف: حركة البناء الوطني، وجبهة العدالة والتنمية، وحركة النهضة. وأعلن عن أهدافه في وثيقة حملت اسم "التحالف الاستراتيجي"، أهمها: "المحافظة على السيادة وحماية الوحدة الوطنية والدفاع عن الحقوق والحريات الفردية والجماعية". كما يسعى التحالف إلى تحقيق "التقارب مع كافة التشكيلات السياسية بما يخدم المصلحة الوطنية وتنمية ثقافة العمل المؤسساتي"، و"المساهمة في إقرار التحولات الآمنة والهادئة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا".[24]

لعل تجربة تكتل الجزائر الخضراء في انتخابات 2012 الماضية كانت من أهم العوامل التي غذت تفضيل مقاربة هذ التحالف في التيار الإسلامي. ورغم كل التحفظات والإخفاقات، إلا أن فكرة التحالف بين الإسلاميين طرحت بقوة داخل هذا التيار لنبذ الفرقة وجمع الشتات وتجاوز سلبيات التاريخ. وسعى بعض قياداته لتجسيده، وجمع الآراء والرؤى حوله، مع الأخذ بعين الاعتبار الإخفاق الذي صاحب تكتل الجزائر الخضراء، حيث فشل بعد سنتين من دخوله قبة البرلمان في التوصل إلى رأي واحد حول الانتخابات الرئاسية لسنة 2014، وفضل أحد أضلاعه ممثلا في حركة الإصلاح الوطني التغريد خارج سرب حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، اللتين فضلتا مقاطعة هذا الموعد، فيما دخلت الإصلاح المعترك ودعمت رئيس الحكومة الأسبق علي بن فليس في حملته الانتخابية.

وحاول هذا التحالف الاتفاق على أدق التفاصيل لتفادي ما من شأنه ظهور عدم توافق في بعض المسائل، حيث اتفق أطرافه بخصوص تصدر القوائم الانتخابية أن تكون الصدارة لحركة النهضة في قائمة ولاية الجزائر العاصمة، فيما استفادت جبهة العدالة والتنمية من تصدر قائمة عاصمة الشرق قسنطينة، أما عاصمة الغرب وهران فقد منحت لحركة البناء الوطني. وقد تم هذا التقسيم بناء على نتائج الانتخابات التشريعية 2012، التي حققت فيها النهضة (كانت جزءا من تكتل الجزائر الخضراء) أرقاما قياسية في العاصمة بـ 15 مقعدا، فيما حصدت جبهة العدالة والتنمية مقعدين في قسنطينة، أما وهران فقد منحت لحركة البناء رغم أنها لم تشارك في التشريعيات الأخيرة.

2. تحالف حركة مجتمع السلم:

وقع حزبان إسلاميان آخران هما: حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير على وثيقة الوحدة الاندماجية في تحالف واحد، في مسار الانصهار تحت راية "حركة مجتمع السلم"، واحتمال ذوبان حزبيهما في قالب واحد عقب الانتخابات النيابية القادمة. ويهدف هذا التحالف إلى توحيد الخطاب السياسي خلال حملة الانتخابات التشريعية، ووضع سيناريوهات لمرحلة ما بعد صدور النتائج.

وقرر الحزبان لعب ورقة التحالفات، سعيا منهما إلى تصحيح أخطاء الماضي وما أفرزته الانشقاقات من آثار سلبية مستدلة بعودة جبهة التغيير إلى أحضان حركة مجتمع السلم والتي تأسست سنة 2012 من رحم حركة مجتمع السلم عقب الأزمة الداخلية التي عرفها الحزب آنذاك وانشقاق قيادته.

3. تحالف "الفتح":

قرر عدد من الأحزاب الناشئة في الجزائر تشكيل تحالف جديد للدخول للانتخابات التشريعية، أطلق عليه "تحالف الفتح"، ويضم خمسة أحزاب: الحزب الوطني الجزائري، الحزب الوطني الحر، حركة الوطنيين الأحرار، حزب النور الجزائري وحزب الشباب الديمقراطي. وجاء هذا التحالف ردا على ما أسموه أصحابه بالعراقيل التي وضعتها السلطة أمامهم وفي مقدمتها عتبة (04) بالمائة، واتفق رؤساء هذه الأحزاب تصدر قوائمهم بولاياتهم.

ويترشح هذا التحالف بقوائم انتخابية مشتركة في 31 ولاية تمكن فيها من تجميع عدد التوقيعات المطلوبة. وقبل خوض غمار هذه الانتخابات والشروع في الإجراءات الإدارية، طالبت هذه الأحزاب بضرورة تدخل رئيس الجمهورية لوضع حد للمضايقات التي تتعرض لها الأحزاب والتي تحرمها من حقوقها الدستورية حتى لا تشارك في المعترك الانتخابي وذلك من خلال رسالة تم توجيهها للرئيس تطلب من خلالها الأحزاب إلغاء شرط (04) بالمائة المتضمن في المادة 94 من قانون الانتخابات والذي يتنافى - بحسبهم - مع أحكام دستور مارس 2016.

- **خاتمة واستنتاجات:**

أكدت التحالفات الحزبية، في التجربة الجزائرية، أنها لا تؤول إلى تحقيق وحدة اندماجية تنصهر فيها الأحزاب المتحالفة، ولكنه اتفاق مصلحي ظرفي يحتفظ خلاله كل تنظيم بهويته وباستقلاليته وسيادة أجهزته. ولم تكن هذه التحالفات بعيدة المدى بل كانت ظرفية غايتها تختلف وفق الظروف:

- إما مواجهة الأخطار التي تمس بعض مكتسباتها (الأحزاب ذات التوجه الإسلامي والأحزاب الناشئة)،
- أو دعم ترشح رئيس الجمهورية وبرامجه الانتخابية والتنموية (أحزاب التحالف الرئاسي)،
- أو التصدي المباشر للقرارات التي تمس مصالحها (أحزاب المعارضة المنضوية في التنسيقية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي).

لا يتوقع أن يعرف المشهد السياسي في الجزائر - على ضوء هذه التحالفات الجديدة القائمة في تشريعيات 2017- ميلاد خارطة سياسية جديدة. وسيحتفظ حزبا الموالاة خصوصا (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي)، بدعم من السلطة، باحتكار المنافسة على الصدارة المتداولة بينهما منذ الانتخابات البرلمانية سنة 1997. أما الأحزاب الإسلامية التي تجمعت في 2012، في التحالف الانتخابي الجزائر الخضراء، واستطاع أن يحصل على المركز الثالث في البرلمان، ستكون خلال التشريعيات القادمة – من خلال تحالفين - في مواجهة محتومة لا يقوى عليها مرة أخرى ضد أحزاب السلطة.

وجريا على الممارسات السابقة، فإن التحالفات المتشكلة من الأحزاب الناشئة التي انبثقت في تشريعيات ماي 2017، قد تتلاشى وتتفكك بعد الانتخابات لزوال المصلحة التي تأسست من أجلها، ويُستبعد أن تتوسع ويطول عمرها السياسي بسبب طغيان المآرب الشخصية والطموحات السياسية على قادة هذه الأحزاب.

ويلاحظ أيضا أن الأحزاب المعارضة خصوصا جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب العمال، والفجر الجديد، وجيل جديد، وطلائع الحريات، لم تتحرك بالشكل الكافي حتى الآن على طريق استبدال تشظيها ومجهريتها بالاندماج الشامل لتصبح قوة سياسية لها ثقلها السياسي، بل إن بعضا من هذه الأحزاب امتنعت عن المشاركة في الانتخابات لتخلي السبيل أمام أحزاب الموالاة للعب جميع الأدوار الأساسية.

وهكذا فإن التحليل الموضوعي لواقع الأحزاب الجزائرية يفضي، في المحصلة، إلى أن هذه التحالفات لن تؤدي إلى التغيير الذي ينشده المواطن الجزائري في العمل السياسي والحزبي. ونتيجة لذلك، سوف يبقى الوضع السياسي بالجزائر في قبضة هيمنة النظام الحاكم، وسيحسم لعبة الانتخابات وفق خططه ليمهد

الطريق لأحزاب السلطة فتحقق سيطرتها مجددا على البرلمان ومجلس الأمة في الانتخابات التشريعية القادمة، وعلى ضوئها سيتقرر مصير الانتخابات الرئاسية الحاسمة في عام 2019.

• المراجع:

- أحمد باي، التحول الديمقراطي في الجزائر بين الاستمرار والتراجع، في: صالح زياني وآخرون، **التحولات السياسية في الجزائر: منظور سوسيو-اقتصادي** (باتنة – الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2008).
- رابح كمال بعروسي، **المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر** (الجزائر: دار قرطبة، 2007).
- سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية (أهميتها – نشأتها – نشاطها)**، (القاهرة: منشورات مجلس الشعب، 2005).
- سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي، عدد 11 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
- عبد الوهاب دربال، **الديمقراطية بين الادعاء والممارسة**، (الجزائر: دار قرطبة، 2007).
- عمر صدوق، **آراء سياسية في بعض قضايا الأزمة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995).
- عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر** (الجزائر: دار قرطبة، 2007).
- نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1982).
- ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر: التطور والتنظيم** (الجزائر: دار بلقيس، 2010).

[1]. سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية (أهميتها – نشأتها – نشاطها)**، (القاهرة: منشورات مجلس الشعب، 2005)، ص 18.

[2]. كمال سيد قادر، **نظرية التحالفات الحزبية: من سيتحالف مع من و لماذا؟**، الحوار المتمدن، العدد: 1022، 2004/11/19، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26788

[3]. أحمد بوعشرين الأنصاري، في المفاهيم السياسية وأنموذجها المرجعي: مفهوم التحالف أنموذجا، **الحوار – نت**، 2010/10/17، في:

http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=10012

[4]. ويكيبيديا، **التحالف السياسي أو التحالف الحزبي**، موسوعة ويكيبيديا الالكترونية، شوهد في 2017/03/30، في:

https://ar.wikipedia.org/wiki/تحالف_سياسي

[5]. أحمد بوعشرين الأنصاري، مرجع سابق.

[6]. وحدة تحليل السياسات، أزمة تشكيل الحكومة في المغرب: هل باتت مهمة بنكيران مستحيلة؟، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2017/03/05، في: http://www.dohainstitute.org/release/5cb8062c-1ce6-4f03-89d4-4ea5003a9e0a

[7]. كمال سيد قادر، مرجع سبق ذكره.

[8]. المرجع السابق نفسه.

[9]. ميلود بلقاضي، **على هامش التحالفات الحزبية**، هسبريس، 2011/10/18، في:

http://www.hespress.com/writers/39590.html

[10]. عمر صدوق، **آراء سياسية في بعض قضايا الأزمة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص 179.

[11]. رابح كمال بعروسي، **المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر** (الجزائر: دار قرطبة، 2007)، ص 40.

[12]. ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر: التطور والتنظيم** (الجزائر: دار بلقيس، 2010)، ص 63.

[13]. منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، في: سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي، عدد 11 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 42 – 44.

[14]. عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر** (الجزائر: دار قرطبة، 2007)، ص 47 – 49.

[15]. المرجع السابق، ص 54 - 62.

[16]. مرسوم رئاسي رقم 96 – 438 مؤرخ في 7 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية، عدد 76، مؤرخ في 8 ديسمبر 1996.

[17]. عبد الوهاب دربال، **الديمقراطية بين الادعاء والممارسة**، (الجزائر: دار قرطبة، 2007)، ص 95.

[18]. أحمد باي، التحول الديمقراطي في الجزائر بين الاستمرار والتراجع، في: صالح زياني وآخرون، **التحولات السياسية في الجزائر: منظور سوسيو-اقتصادي** (باتنة – الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 44 – 45.

[19]. حزب جبهة التحرير الوطني، "مجموعة الوفاء والاستقرار" تعلن مساندتها ترشح بوتفليقة لعهدة رابعة، **موقع حزب جبهة التحرير الوطني**، 2014/02/01، في: http://www.pfln.org.dz/?p=452

[20]. منتدى "الصوت الآخر"، ذويبي: التكتل الأخضر حقق ما لم يحققه التحالف الرئاسي، **الصوت الآخر**، 2016/01/17.

[21]. ينظر: المادتان 73 و94، **قانون عضوي رقم 16 – 10 يتعلق بنظام الانتخابات**، مؤرخ في 25 آب أغسطس 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 50، مؤرخ في 28 آب أغسطس 2016.

[22]. الإذاعة الجزائرية، تشريعيات 2017: إمكانية تشكيل تحالفات من قبل الأحزاب السياسية تخضع لشروط، **موقع الإذاعة الجزائرية**، 2017/02/15، في: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170215/103215.html

[23]. الخبر أونلاين ووكالة الأنباء الجزائرية، 14 حزبا يعلن ميلاد "الهيئة الوطنية للأحزاب السياسية"، **الخبر**، 2017/01/28، في:

http://www.elkhabar.com/press/article/117680

[24]. عبد الحميد بن محمد، ثلاثة أحزاب إسلامية توقع على وثيقة تحالف، **الجزيرة. نت**، 2017/01/22، في:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/ ثلاثة-أحزاب-إسلامية-توقع-على-وثيقة-تحالف